

منظمة التجارة العالمية والدول النامية

WTO and developing countries

جمال مفتاح العماري - جامعة محمد الخامس الرباط-المملكة المغربية

Available online at <https://www.maspolitiques.com/ojs/index.php/ajps/article/view/150>

Abstract :

The importance of this paper is to try to determine the role of the World Trade Organization in attracting and encouraging investment in the developing country by analyzing some aspects related to this role. The paper dealt with the definition of the World Trade Organization and then addressed the developing countries under the WTO. The paper revealed that within the framework of this organization and the negotiations that preceded it, international trade relations have expanded. The global economic system has been intertwined as a result of the removal of customs and geographical barriers to the movement of goods and services between countries, increasing the flow of capital and adopting the majority of developing countries, Reliance on market forces, and a decline in the role of the state in economic activity, which led to the global economy towards globalization and integration. Which led to deep and radical changes under the influence of these systems in the structures of the economies of States, where the role of the state is reduced by the emergence of new mechanisms, independent functions that were once limited to States, and now by virtue of modern economic trends of: globalization, the World Trade Organization, Poses new challenges. These economic trends have imposed more responsibilities on countries and more burdens to change strategies and reshape trends.

Keywords : geographical barriers; negotiations; trade; emergence; economy

ملخص :

وتكمن أهمية هذه الورقة في محاولة تحديد دور منظمة التجارة العالمية في جذب وتشجيع الاستثمار في الدول النامية من خلال تحليل بعض الجوانب المتعلقة بهذا الدور. تناولت الورقة تعريف منظمة التجارة العالمية ، ثم تناولت الدول النامية في إطار منظمة التجارة العالمية ، وكشفت الورقة أنه في إطار هذه المنظمة والمفاوضات التي سبقتها ، توسعت العلاقات التجارية الدولية. لقد تداخل النظام الاقتصادي العالمي نتيجة إزالة الجمارك والحوجز الجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول ، وزيادة تدفق رأس المال وتبني غالبية الدول النامية ، والاعتماد على قوى السوق ، وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، مما أدى إلى الاقتصاد العالمي نحو العولمة والتكامل ، الأمر الذي أدى إلى تغييرات عميقة وجذرية تحت تأثير هذه الأنظمة في هياكل اقتصادات الدول ، حيث يتم تقليل دور الدولة من خلال ظهور آليات جديدة ، وظائف مستقلة كانت تقتصر على الدول ، والآن من خلال الاتجاهات الاقتصادية الحديثة: العولمة ، منظمة التجارة العالمية ، يطرح تحديات جديدة. وقد فرضت هذه الاتجاهات الاقتصادية المزيد من المسؤوليات على البلدان والمزيد من الأعباء لتغيير الاستراتيجيات وإعادة تشكيل الاتجاهات.

الكلمات الرئيسية: الحواجز الجغرافية. مفاوضات؛ التجارة ؛ ظهور؛ الاقتصاد

المقدمة

أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام 1995، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً، وهي خليفة "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" (الجات) (*) التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية ما زالت حديثة العهد، إلا أن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي وضع في الأصل تحت اتفاقية (الجات) قد بلغ عمره ستين عاماً. إن تأسيس منظمة التجارة العالمية يمثل من دون شك تطوراً حاسماً على الصعيد العالمي، ترافق مع عودة صعود إيديولوجيا الرأسمالية الليبرالية وتمثلاتها العالمية. وإذا كان مستقبل النظام العالمي ومصيره يعتمدان بدرجة كبيرة على النتائج التي تترتب على الطريقة التي تحسم بها التوترات العالمية، فإن من المؤكد أن منظمة التجارة العالمية ستلعب هي وأشقائها (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) دوراً مهماً في هذا التشكيل، لذلك ليس أمام الدول النامية إلا أن تتفهم هذه الأوضاع، وتستوعب تحدياتها، في ذات الوقت الذي تحاول فيه أن تستفيد من الفرص والإمكانيات المتاحة.

إن أية دولة في عالمنا المعاصر لا يمكنها أن تعيش بمعزل عما يجري في محيطها الإقليمي والعالمي من متغيرات سياسية واقتصادية، وذلك لأن عملية التأثير بهذه المتغيرات أمر وارد، ولا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال. ومن هنا يمكن القول إن تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية والترتيبات

الجديدة في التجارة العالمية قد ترتبت عليها، وسوف يترتب عليها في المستقبل آليات جديدة، تتأثر بها جميع دول العالم، سواء أكانت هذه الدول أعضاء في المنظمة المذكورة أم خارجها.

ومن أجل هذا فإن من المهم أن نتعرف جميع الدول على محتوى هذه الاتفاقيات، وأن نتبين طبيعة ما سوف يترتب عليها من آثار، سلبية كانت أم ايجابية، حتى يكون باستطاعتها ترتيب أوضاعها ومراجعة سياساتها الداخلية والخارجية، للاستفادة مما قد يتيح النظام الجديد للتجارة العالمية من فرص، ولتفادي ما قد ينتج عنه من أضرار.

في هذا المجال يصح التأكيد هنا على أن الدول النامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، تعاني من أمرين: أولهما ضعف موقعها في النظام الراهن للتجارة العالمية، وثانيهما تخلفها وعدم قدرتها على الانطلاق على طريق التنمية([1]). والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: كيف يمكن لهذه الدول أن تأخذ موقعها على الخريطة السياسية والاقتصادية الدولية في ظل سيطرة الأقوياء على النظام الاقتصادي، ومنه التجاري، الدولي؟

ويبدو أن الإجابة عن هذا التساؤل تستدعي إمعان النظر في مفهوم مبدأ حرية التجارة، وبداية ظهوره والمناداة به في الاقتصاد العالمي، والتطورات التي سبقت قيام منظمة التجارة العالمية، وربط ذلك بما تحمله التحولات الاقتصادية العالمية من توجهات سياسية واقتصادية، فيما يتعلق بانضمام الدول النامية لتلك المنظمة. ولتحقيق هذا الهدف سوف نقسم الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بمنظمة التجارة العالمية

أولاً - اتفاقية (الجات) وتأسيس منظمة التجارة العالمية:

ثانياً - إنشاء منظمة التجارة العالمية:

ثالثاً - المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية:

المبحث الثاني: الدول النامية في ظل منظمة التجارة العالمية

أولاً - الدول النامية وعلاقتها بقواعد التجارة الدولية:

ثانياً - الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية:

المبحث الأول

التعريف بمنظمة التجارة العالمية

يتناول هذا المبحث التعريف بمنظمة التجارة العالمية، من خلال أهم الظروف الممهدة لقيام المنظمة، تلك المنطلقات التي سمحت بالانتقال من اتفاقية (الجات) إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية، وفي هذا الإطار تركز الدراسة على العضوية وشروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، كما تحاول رصد أهم أحداث المؤتمرات الوزارية التي تمت في ظلها.

أولاً - اتفاقية (الجات) وتأسيس منظمة التجارة العالمية:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الأمم المتحدة، التي بدأت الاجتماعات التمهيدية لإنشائها في عام 1944، وبدأت عملها في عام 1945، وأنشئ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية تنظيمًا تُنفّذ في سيئات (قاعدة الذهب) (*). كما ظهرت الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية من الإجراءات التي سارعت معظم الدول لاتخاذها حماية لأسواقها، والتي اعتُقد أنها أدت إلى الكساد الاقتصادي الكبير، الذي لحق بالعالم خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وبناء على اقتراح من الحكومة الأمريكية يدعو إلى البدء في مفاوضات تجارية دولية، تهدف إلى تحرير التجارة الدولية، أصدر المجلس الاقتصادي للأمم المتحدة توصية لعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف، وبدأ النظر في إنشاء منظمة للتجارة الدولية، يكون من مهامها الرقابة على التجارة ورفع القيود المفروضة عليها، إضافة إلى إيجاد تنظيم عالمي جديد يتولى الإشراف على حرية التجارة الدولية متعددة الأطراف، يعمل وفقاً للمبادئ التي سنتها "النظريات الكلاسيكية المنادية بحرية التجارة الدولية" [2].

جاء الاجتماع الأول لهذا المجلس عام 1946، وتحديدًا في 18/11/1946، وصدر عنه قرار بتشكيل لجنة تحضيرية لإعداد مؤتمر دولي للتجارة، عقدت عدداً من الاجتماعات، كان أهمها اجتماع "هافانا" في نوفمبر 1947، الذي حضره مندوبو أكثر من خمس وخمسين دولة، وفيه أعد ميثاق هافانا لتنظيم التجارة العالمية الذي وقعته ثلاث وخمسون دولة، وقد نص الميثاق على إنشاء منظمة جديدة باسم: "منظمة التجارة الدولية" (ITO)، وشكلت لجنة مؤقتة من جميع الدول الموقعة على الميثاق، تمهيداً لعقد اجتماع يتم فيه الاتفاق على التفاصيل الخاصة (بمنظمة التجارة الدولية) المقترحة. إلا أن تعثر ميلاد هذه المنظمة كان بسبب إعلان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تعرض مشروع

الميثاق للتصديق عليه على الكونغرس الأمريكي، وذلك لاعتراض اتحادات المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تخفيض التعريفات الجمركية وسياسة التوسع في الاستيراد [3].

وبينما كانت تدور أحداث مؤتمر هافانا وجاهت الولايات المتحدة الأمريكية دعوة لعقد مؤتمر دولي في مدينة جنيف عام 1947، شاركت فيه ثلاث وعشرون دولة [4]، بهدف مناقشة تخفيض القيود الجمركية على الواردات التي تعيق التجارة الدولية، واختتم هذا المؤتمر أعماله بتوقيع "الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة" بـ (GATT) بتاريخ 20 أكتوبر 1947، ودخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ في يناير 1948.

ومن أهم القواعد والمبادئ العامة التي تضمنتها اتفاقية الجات (GATT):

- تخفيض التعريفات الجمركية والالتزام بتعميم المعاملة للدولة الأكثر رعاية.
- التعهد بالتخلي عن استخدام الوسائل الحمائية في التجارة الدولية وتحريرها.
- التعهد بعدم استخدام قيود تمييزية وتجنب سياسة الإغراق.
- الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية والتعهد بعدم دعم الصادرات.
- إمكانية التقييد الكمي للتجارة في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات.
- إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالة الطوارئ.
- المعاملة التمييزية والأكثر تفضيلاً للدول النامية.

تضمنت اتفاقية الجات (GATT)، لدى إبرامها عام 1947، على ثلاثة أبواب، من (35) مادة، نظمت الأحكام المختلفة المتفق عليها في إطار المبادئ العامة لتحرير التبادل التجاري السلعي، من خلال المساواة بين الدول الأعضاء كافة في تطبيق شروط الاتفاقية. وفي تلك الفترة خلت الاتفاقية من أي حكم يتعلق بمتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية خاصة، غير أن بروتوكولاً تكميلياً أُضيف عام 1965، لتعديل هيكل الاتفاقية، نال موافقة ثلثي الأعضاء، قضى بإضافة باب رابع إليها يتناول العلاقة بين التجارة والتنمية، ويمنح الدول النامية معاملة خاصة.

كان من أهم أعمال سكرتارية الجات (GATT) الإشراف على سلسلة من الجولات التفاوضية حول التعريفات الجمركية والقواعد والإجراءات المنظمة للتجارة الدولية بين الدول المنضمة لاتفاقية الجات (GATT). وقد تمت ثماني جولات من بينها الجولة الأخيرة التي اختتمت أعمالها في عام 1994، وانتهت إلى تحول الاتفاقية إلى منظمة ذات كيان قانوني دولي باسم "منظمة التجارة العالمية".

ويمكن تقسيم الجولات التفاوضية من الناحية الموضوعية إلى مرحلتين :-

المرحلة الأولى: المفاوضات بين عامي (1947-1979)

وهذه الجولات التفاوضية هي: جولة جنيف (سويسرا) عام 1947، وجولة أنسي (فرنسا) عام 1949، وجولة توركاوي (بريطانيا) بين عامي 1950-1951، وجولة جنيف (سويسرا) بين عامي 1952-1956، وجولة ديلون (جنيف في سويسرا) بين عامي 1960-1961، وجولة كنيدي (جنيف في سويسرا) بين عامي 1964-1967، وجولة طوكيو (اليابان) بين عامي 1973-1979.

المرحلة الثانية: المفاوضات بين عامي (1986-1994):

شهد الاقتصاد العالمي، بعد مفاوضات جولة طوكيو، الكثير من التغيرات والعوامل التي شكلت السبب الرئيس في توافق دولي عام على البدء في جولة جديدة من المفاوضات؛ إذ إن ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ومن ثم انخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي، حمل بعض الدول على انتهاج سياسات انكماشية، انعكست على معدلات نمو التجارة الدولية. وازداد التردّي الاقتصادي تفاقمًا بظهور أزمة النفط، وأزمة الديون الخارجية للدول النامية، التي بدأت عام 1982. وحيث إن الاقتصاد العالمي كان في تلك الفترة يقوم على التكتلات الإقليمية، وخاصة في أوروبا وأمريكا وشرق آسيا، فقد تفاقمّت التوترات التجارية بين تلك التكتلات [5]، ما قاد إلى البحث عن إطار مؤسّساتي يوطر المبادلات التجارية، ويحول دون النزاعات الاقتصادية فيما بينها والإجراءات الحمائية بأشكالها المختلفة، وظهرت الحاجة مرة أخرى إلى ضرورة إنشاء منظمة التجارة العالمية.

8- مفاوضات جولة (أوروغواي) بين عامي 1986-1994:

تعد جولة أوروغواي من أكبر وأضخم جولات المفاوضات في مجال التجارة الدولية على الإطلاق، حيث استمرت هذه الجولة لمدة سبع سنوات، بدأت في سبتمبر عام 1986، وانتهت في أبريل عام 1994، وتميّزت بالمشاركة الفعالة للدول النامية، حيث بلغ عددها (78) دولة من أصل (123) دولة مشاركة، كما تعتبر من أهم الجولات وأكثرها طموحاً، إذ دُشّن ولأول مرة التفاوض حول السلع الزراعية، وإدخال قطاع الخدمات، وتحرير انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وحماية الملكية الفكرية، وتم الاتفاق على وثيقة تضمنت جميع الاتفاقيات والوثائق القانونية الملزمة المنبثقة منها [6].

بيد أن جولة أوروغواي اختلفت عن سابقتها، فعلى الصعيد السياسي شهدت مرحلة التحضير لها ثم انعقادها البدايات الأولى لانتهاء أنظمة التخطيط المركزي. وما كادت تبلغ مرحلتها الأخيرة، حتى كان نظام القطبية الثنائية قد انهار، وبانتهاء الاتحاد السوفيتي السابق وتفككه انتفت مبررات التساهل في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، وبدأت الدول الرأسمالية المتقدمة تطرح وبقوة قضايا الإغراق، وحقوق الملكية الفكرية، والتجارة العادلة، والفتح المتبادل للأسواق في إطار المفاوضات التجارية والاقتصادية، ما حول غالبية الدول النامية إلى مجرد مراقب على نتائج مفاوضات الكبار في إطار تنظيم التجارة العالمية، كما اتسمت جولة أوروغواي بجعلها الاتفاقيات الناجمة عن مفاوضات (GATT) كلاً واحداً متكاملًا، بمعنى أنه يجب قبولها ككل أو رفضها ككل ([7])، ولا مجال للقبول الجزئي فيها واستثنى من ذلك أربع اتفاقيات، لا تلزم إلا الدول التي وقعتها وهي: "اتفاقية المشتريات الحكومية، واتفاقية اللحوم، واتفاقية الألبان، واتفاقية الطائرات المدنية".

ويمكن تلخيص نتائج جولة أوروغواي في الآتي:-

1. إنشاء منظمة التجارة العالمية للإشراف على تطبيق اتفاقية الجات 1994.
2. تدارك أوجه النقص والقصور في الضوابط والقواعد المسؤولة عن تحرير التجارة الدولية، والتوصل إلى نظام أكثر انضباطاً وفعالية، لرقابة تنفيذ الاتفاقيات والقواعد والمبادئ المنظمة للتجارة الدولية.
3. استمرار الحفاظ على المعاملة التفضيلية للدول النامية، والأقل نمواً، بموجب الاتفاقيات.
4. إنشاء نظام متكامل أكثر صرامة وإنصافاً، لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، من خلال قرارات تحكيم ملزمة، وحماية الدول الأصغر والأضعف من خطر تعرضها لانفراد الدول الكبرى بإجراءات انتقامية.
5. تقوية النظام القانوني للجات، ولا سيما الإجراءات الخاصة بالحماية من الواردات، ومكافحة الدعم والإغراق، التي كانت ضمن المطالب الرئيسة للدول النامية، لحمايتها من الفوارق في إمكانياتها مقارنة بالدول المتقدمة.
6. تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة، وتوسيع قواعد الجات (GATT)، لتشمل تحرير تجارة السلع، وتجارة الخدمات، والجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والاستثمار.

7. تحقيق قدر أكبر من المشاركة في النظام التجاري الدولي، من خلال تمتع الأعضاء في المنظمة بحقوق متساوية في التصويت، حيث خصص صوت واحد لكل دولة، دون النظر إلى حجم تجارتها أو قوة اقتصادها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم صادرات بعض الدول النامية، ومنها العربية، وبالأخص ليبيا، أي البترول، قد استبعدت من جولة أوروجواي، الأمر الذي يعني أن هذه السلعة الحيوية لن تستفيد من حرية المبادلات، وإنما سيتم التعامل معها في إطار الإجراءات الحمائية، ودون أي معاملة تفضيلية، ما جعل البعض يرى أن استبعاد هذا القطاع "البترول والبتروكيماويات" من اتفاقية (GATT)، وخاصة في جولة أوروجواي، هو مثال واضح على البعد السياسي لمنظمة التجارة العالمية [8]، وإصرار الدول الصناعية على حرمان الدول النامية من أي ميزة يمكن أن تحصل عليها من هذا النظام الجديد.

ثانياً- إنشاء منظمة التجارة العالمية:

شهدت اتفاقية الجات (GATT)، منذ عام 1947، عدداً من الجولات التفاوضية والتطورات، التي آلت في النهاية لإنشاء ما يعرف اليوم بمنظمة التجارة العالمية، بدءاً من مفاوضات جنيف عام 1947، وانتهاءً بجولة أوروجواي الأخيرة التي انتهت باتفاق مراكش عام 1994، وتم الاتفاق فيها على تأسيس منظمة التجارة العالمية. وقد ورد في المادة الأولى من الوثيقة الختامية للجولة أن ممثلي الحكومات والجماعات الأعضاء في لجنة المفاوضات اتفقوا على إنشاء "منظمة التجارة الدولية" (WTO)، وهو اختصار للحروف الأولى لاسم المنظمة باللغة الإنجليزية World Trade Organization، وقد حددت الوثيقة نطاق عمل المنظمة، ومهامها، وعلاقاتها بالمنظمات الأخرى، وطرق اكتساب العضوية بها. وبالفعل تم تنفيذ هذا الاتفاق في يناير عام 1995.

ويمثل إنشاء هذه المنظمة تحولاً جوهرياً في طبيعة النظام التجاري الدولي؛ إذ تتساوى في إطارها حقوق الدول الأعضاء كافة، بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية أو إسهامها في التجارة العالمية. أما التزاماتها فتختلف باختلاف مستويات التنمية فيها، فيراعى حجم الالتزامات والمدد الزمنية اللازمة لتنفيذها تبعاً لحال الدول بين التقدم والنمو.

وبإنشاء منظمة التجارة العالمية، التي تعتبر أداة ووسيلة لها أهميتها في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية، اكتمل المثلث الذي تشكل أضلاعه مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وتعمل المنظمة، في إطاره، مع صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي، الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية، ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة.

في هذا الإطار ستحاول الدراسة أن تركز على أهم الأهداف والقواعد والمبادئ العامة التي أعلن من أجلها عن تأسيس منظمة التجارة العالمية عام 1994.

وهذه الأهداف يمكن تحديدها في الآتي:

1- مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وفق الآلية المتفق عليها، بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

2- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وبطلق عليها اصطلاحاً "الاتفاقات المشمولة" [9].

3- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، ويتولى هذه المهمة المجلس العام بالمنظمة.

4- التخطيط لمفاوضات متعددة الأطراف، ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.

5- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تحديد السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتحديد برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فضلاً عن بعض الموضوعات الجديدة التي دخلت ضمن المعايير التي تتبعها بعض الدول المانحة في تقديم المساعدات، ومنها احترام حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة [10].

أما المبادئ الأساسية التي قامت عليها المنظمة، وهي التي كانت المعيار الأساسي لوضع هذه الاتفاقيات، فتتمثل في أربعة مبادئ أساسية، يمكن أن نسميها الأعمدة التي قامت عليها المنظمة.

المبدأ الأول هو مبدأ عدم التمييز: ويعني أن الامتيازات الممنوحة من قبل دولة لبلد ما يجب أن تمنح أيضاً للبلدان الأخرى. ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق المساواة بين جميع الدول، ويقوم على عدم التمييز في المعاملة بين الدول الأعضاء في المنظمة، بحيث تتساوى جميع الدول الأعضاء في ظروف

المنافسة في الأسواق الدولية. مع مراعاة بعض الاستثناءات التي تتيحها الاتفاقية، كتجارة الحدود، وقيام اتحادات جمركية إقليمية ومرافق إقليمية للتبادل الحر.

المبدأ الثاني هو مبدأ الشفافية: ويقصد به الاعتماد على التعريفات الجمركية كأساس للحماية بشكل شفاف، والابتعاد عن القيود الكمية غير الجمركية لافتقارها للشفافية، بمعنى أن يتم إعمال التعريفات الجمركية، إذا اقتضت ضرورات وطنية ذلك، كعلاج العجز في ميزان المدفوعات، أو الحماية المؤقتة للإنتاج الوطني والابتعاد عن القيود الكمية كنظام الحصص في الاستيراد، ويعزى ذلك إلى سهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي.

المبدأ الثالث هو مبدأ المفاوضات التجارية التصديرية: ويقوم على منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة صناعياً، بهدف دعم خططها التنموية الاقتصادية، وزيادة حصيلاتها من النقد الأجنبي. ولكن ذلك مبني على مفاوضات تجارية، بمعنى أن تجلس وتفاوض وأن تتفق.

المبدأ الرابع هو مبدأ التبادلية: ويعني قيام الدول الأعضاء بتحرير التجارة العالمية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تتم على أساس تبادلي، بمعنى أن أي تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما لابد أن يقابله تخفيف أو تخفيض معادل له في القيمة من الدولة الأخرى، بحيث تتعادل وتتوازن تلك الفوائد التي تحصل عليها أي دولة مع ما يحصل عليه غيرها، وما أن تسفر المفاوضات عن اتفاق على تعريف جمركية معينة، وهو ما يسمى (الربط) (*)، يصبح هذا الاتفاق ملزماً لجميع الدول دون تمييز، ولا يجوز بعد ذلك إدخال أي تعديل جديد، دون مفاوضات جديدة.

الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية:

تمارس منظمة التجارة العالمية مهامها من خلال أجهزة تنظيمية، حددت اختصاصاتها ومسؤولياتها المادة الرابعة من اتفاقية إنشائها، وهي تتألف من المستويات الإدارية التالية:-

أولاً- الأجهزة الرئيسية: وتتمثل في المؤتمر الوزاري، باعتباره السلطة "التشريعية" في المنظمة، وتتلخص مهمته في السماح بتكييف القوانين متعددة الأطراف للمنظمة للتجارة مع المعطيات المتغيرة في الاقتصاد العالمي، والمجلس العام وهو الجهاز "التنفيذي" الذي يضمن الإدارة اليومية للمنظمة.

1. المؤتمر الوزاري: ويعتبر أعلى سلطة في المنظمة، ويتكون من وزراء التجارة في الدول الأعضاء، وهو المصدر الرئيس لاتخاذ القرارات المتعلقة بآليات عمل المنظمة، ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل، ويقوم بتشكيل لجان لتنفيذ المهام، بناء على الاتفاقيات الخاصة بالتجارة، وترفع تقريراً إلى المجلس العام لاتخاذ الإجراء المناسب، كما يتم خلاله تحديد الاتجاه السياسي للمنظمة.

2. المجلس العام: يتكون من ممثلي جميع الدول الأعضاء، ويولي المؤتمر الوزاري من حيث الأهمية، ويعقد اجتماعاته كلما دعت الحاجة، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها إليه المؤتمر الوزاري، وينشئ المجلس أجهزة مساندة، مثل مجلس تجارة السلع، ومجلس تجارة الخدمات، ومجلس حقوق الملكية الفكرية، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية، وتخضع له جميع المجالس القطاعية واللجان الفرعية ومجموعات العمل، كما تخول المادة الخامسة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية المجلس العام اتخاذ الترتيبات اللازمة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، التي تتصل مسؤولياتها بمسؤوليات المنظمة.

ثانياً- الأجهزة الفرعية: مهمتها مساعدة الأجهزة الرئيسية في أداء عملها.

1. المجالس "القطاعية": تعمل تحت إشراف المجلس العام، بغرض مراقبة سير عمل كل من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتجتمع هذه المجالس عند الحاجة، والعضوية فيها متاحة لممثلي الدول الأعضاء دون استثناء. وتتكون من:

- مجلس تجارة السلع CTG : ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية، ولجنة الإجراءات الوقائية، ولجنة مراقبة المنسوجات، ولجنة الممارسات ضد الإغراق.
- مجلس تجارة الخدمات CTS : ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات، ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.
- مجلس حقوق الملكية الفكرية TRIPS : ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

2. 2. اللجان الفرعية: هي أربع لجان:

1. لجنة التجارة والبيئة: وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

ب. لجنة التجارة والتنمية: تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نمواً.

ج. لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

د. لجنة الميزانية والمالية والإدارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

3. مجموعات العمل: وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار، والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.

ثالثاً : أمانة المنظمة: وهي هيئة داخل المنظمة، يعين المدير العام للمنظمة موظفيها، ويحدد واجباتهم وشروط خدمتهم، وفقاً للأنظمة التي يعتمدها المجلس الوزاري، وهم يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها(*)).

وللمنظمة شخصية اعتبارية، وتمنح الدول الأعضاء المنظمة وموظفيها ما يلزم من امتيازات وحصانات وأهلية قانونية لمباشرة مهامها، كما تتبع منظمة التجارة العالمية أسلوب الإجماع في اتخاذ القرارات، وهو النهج الذي تتبعه الجات (GATT)) في اتخاذ قراراتها، ويسمى كذلك "القبول السلبي"؛ إذ إن عدم إبداء أي من الأطراف اعتراضه رسمياً على القرار المطروح للبت يعني الموافقة عليه. وفي حالة تعذر اتخاذ قرار بالإجماع يتم اللجوء إلى التصويت، ويُتخذ القرار بالأغلبية البسيطة، حيث يتمتع كل عضو بصوت واحد، ما لم تنص الاتفاقيات على خلاف ذلك، كما هو الشأن في فض المنازعات، أو تفسير أي اتفاقية، أو إعفاء أي عضو في المنظمة من التزام مقرر في الاتفاقيات؛ إذ يشترط لاتخاذ القرار بشأنها على ثلاثة أرباع عدد أصوات الحاضرين على الأقل.

أما تعديل المادتين الأولى والثانية من اتفاقية "الجات 1994"، المتعلقةتين بالمبادئ الأساسية، والفقرة الأولى من المادة الثانية من اتفاقية التجارة في الخدمات، الخاصة بشرط الدولة الأولى بالرعاية، والمادة الرابعة من اتفاقية حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالشرط نفسه، والمادة التاسعة من اتفاقية إنشاء المنظمة المتعلقة بأسلوب التصويت واتخاذ القرارات، فيحتاج إلى موافقة الدول الأعضاء كافة.

وتجدر الإشارة إلى "أن بعض الدول الصناعية قد طرحت قاعدة العمل التي بموجبها تتمتع الدولة بعدد أصوات يتناسب وحصتها في التجارة العالمية في القطاع المعني، لكن هذا الطرح رفض لسببين

أساسيين: أولهما فني يكمن في الصعوبة الموجودة بسبب حركية الاقتصاد العالمي، لإيجاد مؤشرات مناسبة لتقييم حصة كل دولة من الاقتصاد الدولي بشكل دقيق، وخاصة أنها حصة متغيرة بتغير القطاع المعني، والسبب الثاني سياسي يتعلق بمعارضة الدول النامية التي ترغب في تقادي أن تكون للقوي العظمى إمكانية العرقلة رغم أقليتها، وبالتالي تعرقل بمفردها تبني بعض القرارات"([11]).

العضوية في منظمة التجارة العالمية:

أولاً - الانضمام للمنظمة والانسحاب منها:

وفقاً للمادة الحادية عشرة من الاتفاقية تعتبر جميع الدول الأعضاء في اتفاقية "الجات 1947"، والجماعة الأوروبية أعضاء رئيسيين أو أصليين في منظمة التجارة العالمية، منذ تأسيسها في يناير 1995، كما تحظى سبع منظمات دولية بعضوية المنظمة كأعضاء مراقبين دائمين.

وتجيز المادة الثانية عشرة من الاتفاقية التأسيسية للمنظمة لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل، يتمتع باستقلالية تامة في تصريف علاقته التجارية الخارجية، أن ينضم إلى الاتفاقية، بالشروط التي يتفق عليها مع المنظمة، ويسري الانضمام إلى المنظمة على الاتفاقات التجارية الأخرى الملحقة بها، وفق مبدأ القبول الكلي أو عدمه. كما تنص المادة الخامسة عشرة من الميثاق التأسيسي للمنظمة على حق الانسحاب منها، ويشمل الانسحاب كذلك جميع الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، ويصبح نافذاً بعد ستة أشهر على تلقى طلب الانسحاب.

ثانياً - شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

تتشرط المنظمة على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم طلب مرفق به دراسة وافية للأوضاع الاقتصادية والتجارية الوطنية، وتعهد بالالتزام بأحكام اتفاقيات الجات (GATT) جميعها، والالتزام بإجراء تعديلات هيكلية للأوضاع الاقتصادية لتتطابق لوائحها وقوانينها للالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الجات (GATT). وإن رغبت الدولة طالبة الانضمام في عدم تطبيق أحكام الاتفاقيات على أي من الدول الأعضاء، فعليها أن تبين ذلك في طلبها، لأنه لا يحق لها ذلك بعد صدور قرار المؤتمر الوزاري بقبول عضويتها، وذلك استناداً إلى الاستثناء الذي حددته الاتفاقية التأسيسية للمنظمة.

أما الخطوات التي تتخذها الدول للانضمام فيمكن ذكرها باختصار في الآتي:

1- مرحلة تقديم طلب الانضمام إلى السكرتارية، ويعقبه النظر في هذا الطلب من قبل المجلس العام، وإذا قبل الطلب تعين السكرتارية لجنة عمل للتفاوض مع الدولة، وتعين رئيساً لهذه المجموعة، تختاره من أحد السفراء المعتمدين لدى المنظمة.

2- مرحلة الإعداد للمفاوضات من قبل الدولة طالبة العضوية، ويشمل تقديم مذكرة عن الاقتصاد الوطني ونظام التجارة الخارجية، توزع على الدول الأعضاء في المنظمة للإطلاع عليها ودراستها، وتوجيه أسئلة للدولة التي تطلب العضوية.

3- المرحلة التي يكون قد تم فيها اتفاق نهائي حول التنازلات الجمركية وتثبيت سقفها، وعلى تحديد التزامات قطاعات الخدمات التي سيتم تحرير التجارة فيها، عندها تعد مجموعة العمل تقريرها النهائي وقرارها بتنصيب الدولة للعضوية، وتعد مسودة مشروع بروتوكول الانضمام مع ملحقاته من جداول التعريفات الجمركية، وجداول الخدمات التي تم الاتفاق عليها سابقاً، وترفع للمجلس العام والمؤتمر الوزاري للموافقة عليها. ومتى تمت الموافقة عليها يبلغ العضو بذلك، ويصبح الانضمام نافذ المفعول بعد 30 يوماً من توقيع البروتوكول.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تشير إحدى الدراسات إلى أن الدول الصناعية الكبرى المهيمنة ترى أنه على بعض الدول التي ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن تستوفي جملة من الشروط اللازمة لذلك ([12])، أهمها: إقامة نظام ديمقراطي وحماية حقوق الإنسان، وحماية الملكية الفكرية، وعدم تشغيل الأطفال دون سن العمل، وإجراء إصلاحات جوهرية في أنظمتها القانونية بشكل يتطابق مع المواثيق والمعاهدات الدولية المتعددة في المجالات السابقة.

ثالثاً- المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية:

1- مؤتمر سنغافورة - خلال الفترة من (9-13 ديسمبر 1996):

يعد مؤتمر سنغافورة أول مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية، منذ دخولها حيز التنفيذ في يناير 1995. وقد اشترك في هذا المؤتمر وزراء التجارة والخارجية والمالية والزراعة لأكثر من 120 دولة عضواً، وعقدت خلاله اجتماعات قانونية وجلسات عمل ثنائية وجماعية بين الدول الأعضاء، تم فيها

تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف خلال السنتين الأوليين من تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. وكان على جدول أعمال المؤتمر الوزاري الأول موضوعات مطروحة كثيرة بلغت أكثر من عشرين بنداً، كان أهمها تداول القضايا التي تخص البلدان الفقيرة والبلدان النامية، والقضايا الاجتماعية ومشكلات البيئة، ومعايير العمالة، وضرورة الشفافية في العلاقات الاقتصادية الدولية([13]).

ويمكن القول أن أهم ما تضمنه المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة صدور "إعلان سنغافورة" الذي أوصى بدراسة أربعة موضوعات جديدة هي: علاقة التجارة بالاستثمار، وعلاقة التجارة بسياسات المنافسة، والشفافية في نظام المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة.

2- مؤتمر جنيف - خلال الفترة من (18- 20 مايو 1998):

عقدت منظمة التجارة العالمية مؤتمرها الوزاري الثاني في جنيف بسويسرا، وتضمن جدول أعماله مواضيع عديدة منها تصديق الاتفاق الخاص بعمل المنظمة (W.T.O)، وأكد هذا المؤتمر على متابعة أوضاع الدول الفقيرة، وكذلك على النمو التجاري في مجال التجارة الالكترونية، وحاجة الدول النامية لها علي الصعيد التنموي، كما أكد على ضرورة قيام المجلس العام بتقديم تقرير حول عدم ممارسة الدول فرض رسوم جمركية على أجهزة الإرسال الالكتروني([14]). وقد صدر عن المؤتمر إعلانان تناول أولهما نظام التجارة بين أكثر من دولتين، في حين ركز الثاني على التجارة بالمنتجات الالكترونية وضرورتها بالنسبة للدول النامية.

3- مؤتمر سياتل - خلال الفترة من (30 نوفمبر - 3 ديسمبر 1999):

انعقد المؤتمر الثالث في مدينة سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة 135 دولة، وتولت رئاسته الدولة المضيفة. مني هذا المؤتمر بفشل ذريع بسبب الخلافات الحادة بين الأقطاب الثلاثة الكبار في الاقتصاد العالمي: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، فلم يكد يتعدى الاتفاق على جدول الأعمال وأوليائه، والتركيز على جملة من القضايا الخلافية، مثل المناقصات الحكومية، ومعايير العمل والتجارة، والبيئة والتجارة، والتجارة بالكائنات المحورة وراثياً، إلى جانب قضايا الزراعة والخدمات، والمسائل المتعلقة بالمنافسة وتسهيلات التجارة.

أما في إطار المواقف المختلفة من موضوعات المؤتمر وقضاياها فقد حالت مجموعة من الأسباب، موضوعية وتنظيمية، دون اتفاق الأعضاء، ما أدى إلى انقضاء مؤتمر سياتل دون إصدار بيان ختامي.

4 - مؤتمر الدوحة - خلال الفترة من (9-14 نوفمبر 2001):

انعقد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عاصمة قطر، في ظروف دولية اقتصادية وسياسية صعبة، كان أبرزها فشل مؤتمر سياتل، وما نزل بالولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 ([15]). وقد حاولت المنظمة تجاوز المشكلات التي أدت إلى فشل مؤتمر سياتل، والعمل بالتالي على إنجازه، فشهد هذا المؤتمر انضمام دولة الصين، التي اعتبر انضمامها حدثاً ضخماً، نظراً لحجم الاقتصاد الصيني من جهة، ولأن انضمام الصين للمنظمة يعتبر في حد ذاته انتصاراً للمبادئ والقيم الرأسمالية الليبرالية على المبادئ الاشتراكية من جهة أخرى، بالإضافة إلى انضمام تايوان، التي قبلت باعتبارها منطقة جمركية ذات سيادة، نظراً لعدم اعتراف الصين باستقلالها، كما تم الاتفاق على إجراء مجموعة مفاوضات بعيدة المدى، خلال إطار زمني مدته ثلاث سنوات، لدراسة عدة موضوعات، أهمها قضية التنمية والدعم الزراعي. وقد جاء الإعلان الختامي المعروف باسم "أجندة الدوحة للتنمية" متناولاً مواضيع مختلفة في 48 فقرة ([16]). كما شمل الإعلان الختامي إصدار ثلاثة إعلانات وزارية منفصلة، تناول أولها موضوعات التنفيذ، والثاني الأدوية والصحة العامة، في إطار اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، والثالث تمديد الفترة الانتقالية لمنح الدعم والإجراءات التعويضية.

وقد تضمن برنامج عمل المؤتمر، من بين مسائل أخرى عديدة، الآتي:

- تحرير تجارة السلع والخدمات، وإصلاح الدعم الزراعي.
- استكمال مواضيع الملكية الفكرية والتجارة والبيئة.
- تشريع قوانين جديدة حول مكافحة الإغراق والمعونات والإجراءات التعويضية.
- إصلاح نظام تسوية المنازعات.

5- مؤتمر كانكون - خلال الفترة من (10-14 سبتمبر 2003):

افتتح الرئيس المكسيكي "فيسينت فوكس" المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في العاشر من سبتمبر 2003، بمدينة كانكون في المكسيك، وبعد خمسة أيام من المناقشات انتهى المؤتمر دون التوصل إلى إجماع على ما تم الاتفاق عليه في أجندة الدوحة، ولاسيما فيما يتعلق بقضية الدعم الزراعي، وتحديد المنتجات الزراعية، وخاصة القطن ([17]). وأنهى المؤتمر أعماله ببيان من خمس فقرات، وأوصي بمواصلة العمل. وقد شهد هذا المؤتمر انضمام كل من كمبوديا ونيبال، وهي من البلدان الأقل نمواً التي انضمت للمنظمة منذ تأسيسها.

6- مؤتمر هونج كونج - خلال الفترة من (13- 18 ديسمبر 2005):

بعد فشل المؤتمر السابق في كانكون في المكسيك عام 2003، انعقد المؤتمر السادس في مدينة هونج كونج، واعتبر بمثابة نقطة الارتكاز الأساسية في المفاوضات المستمرة لنطاق برنامج الدوحة للتنمية، وفيه تم التأكيد على اتخاذ قرارات لإتمام برنامج الدوحة للتنمية، الذي بدأ في عام 2001. وقد نجح مؤتمر هونج كونج الوزاري 2005 في التوصل لقرارات محددة بشأن بعض مبادئ وأسس المفاوضات، وتحديد عدد من التواريخ لإتمام الاتفاق على تفصيلات هذه المبادئ، وخاصة بصدور الموضوعات الثلاثة الرئيسية في جولة المفاوضات متعددة الأطراف الجارية وهي: الزراعة، وصول المنتجات غير الزراعية NAMA للأسواق، وتجارة الخدمات، فضلاً عن إضافة موضوع تسهيل التجارة إلى موضوعات المفاوضات. كما شكل فريق فني لدراسة سبل تسهيل العضوية، والعمل على تحسين ظروف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، حيث جاء إعلان هونج كونج متضمناً مراعاة ظروف الدول المنضمة حديثاً للمنظمة [18].

ويمكن القول من خلال ما ذكر في هذا المبحث، أن منظمة التجارة العالمية هي احدي المحاولات الأساسية التي سعى المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية من خلالها إلى تنظيم العلاقات الدولية في مجالها الاقتصادي، فمن خلال شرعنة النظام ومأسسته، حاول وضع أطر وتشريعات تنظم العلاقات الدولية في جانبها الاقتصادي، وكان ذلك انعكاساً لواقع سياسي أساسه قطبية ثنائية تمخضت على الحرب العالمية الثانية. وقد عبر المجتمع الدولي عن أهمية التجارة من خلال إطلاق اتفاقية الجات (GATT) ثم منظمة التجارة العالمية (WTO) التي يراد لها إن تنظم العمل التجاري العالمي، على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة، ولمن ستكون المصلحة في أنشطتها. وبالرغم من سعي الدول الحثيث للانضمام إلى المنظمة وتطبيق اشتراطاتها، إلا أنه لا يزال، بعد أكثر من عقد من التأسيس، ثمة مخاوف وهواجس تنتاب الدول النامية حول المستقبل الذي ينتظرها في ظل منظمة التجارة العالمية. وحيث إن الدول النامية تشكل ثلثي الدول المكونة لمنظمة التجارة العالمية، فإن من الضروري البحث في ما هو أبعد من الواقع في علاقة الدول النامية بمنظمة التجارة العالمية، واستشراف المستقبل وتحدياته.

الدول النامية في ظل منظمة التجارة العالمية

تهدف منظمة التجارة العالمية بصفة أساسية، وفقاً لديباجة الاتفاق المنشئ لها، إلى زيادة حجم التبادل الدولي، وذلك عن طريق تحرير التجارة الدولية، والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية، وفقاً لفلسفتها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بشكل عام، ومن ثم رفع مستويات المعيشة، عن طريق التشغيل الكامل والتخصيص الأمثل لعناصر الإنتاج على مستوى العالم ككل، ومع ذلك فقد أشارت ديباجة الاتفاق إلى الوضع الخاص للدول النامية فمنحتها معاملة تفضيلية في مجال التبادل التجاري.

وبالرغم من رفع شعار تنظيم التجارة الدولية، والتركيز على أن من أهداف منظمة التجارة العالمية إحداث التنمية الاقتصادية في العالم، وبشكل خاص في الدول النامية والفقيرة، إلا أن الواقع العملي يؤكد أن المنظمة لم تكن سوى أداة أخرى من أدوات سيطرة الأقوياء، ذلك أن هذه المنظمة وقبلها اتفاقية الجات (GATT) قد ظلت تسيطر عليها البلدان الصناعية المتقدمة، التي كانت تقود المفاوضات وتدخل النشاطات المختلفة ضمن المفاوضات حسب استعدادها واستعداد مؤسساتها الإنتاجية لذلك. أما الدول النامية فبقيت "مغلوبة على أمرها" إلى حد كبير، حيث كان يقال بأن الجات (GATT) هي "منتدى للأغنياء"، فالقضايا التي كانت تطرح في الجولات الأولى لم تكن تهتم بما تعانيه البلدان النامية، ولا تولي عناية بظروفها الخاصة ([19]). ويعزى عزوف سائر الدول النامية عن الانضمام إلى الاتفاقية إلى أن مبادئها، وبخاصة مبدأ عدم التمييز والتبادلية وعدم اللجوء إلى الوسائل الكمية، لا تراعي الظروف الخاصة لتلك الدول، ولا استراتيجياتها التنموية المعتمدة على تقييد التجارة. وفي هذا الإطار يحاول هذا المبحث معرفة مدى تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول النامية.

أولاً - الدول النامية وعلاقتها بقواعد التجارة الدولية:

لقد عانت البلدان النامية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وحصول معظمها على استقلالها السياسي، من مشكلة النمو الاقتصادي، التي جاءت كمرادف لرحيل الاستعمار، الذي كان قد استنزف طاقات تلك البلدان الاقتصادية والبشرية خلال فترة استعمارها لها، التي امتدت سنين طويلة، ثم خرج بعدها وهو على يقين بعدم إمكانية تطور وتقدم هذه البلدان بدون مساعدته وعونه، الأمر الذي خلق وضعاً مزدوجاً لهذه البلدان، فكان عليها أن تختار بين طريقين: إما الارتباط باقتصاديات الدول

الصناعية المتقدمة بكل تداعياته، أو سلوك طريق خاصة بعيداً عن مؤثرات وأنماط الاقتصاد الاستعماري، فاختارت الأول.

وقد كان عام 1961 منعطفاً بارزاً في تطور أفكار الإنماء وسياساته، بفعل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أدى إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول التجارة والتنمية، وبرز لأول مرة تحالف البلدان النامية في القارات الثلاث: إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وأوصي هذا المؤتمر بأن تحمي البلدان النامية مصالحها المشتركة [20]، في إطار الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (GATT)، وبأن تتعاون على دعم قدرتها الاقتصادية والاجتماعية في إطار منظمة الأمم المتحدة.

كل ذلك انتهى بهذه الدول عام 1964 إلى إنشاء منظمة خاصة بها موازية للجات (GATT) أكثر اهتماماً بمشاكلها وظروفها الاقتصادية، وهي منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (الانكتاد United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD) على أسس مخالفة تماماً لأسس الجات (GATT) وإزاء موقف البلدان النامية، باعتبارها تمثل تجمعاً لا يمكن تجاهله فيما يتعلق بالتجارة الدولية، اضطرت البلدان الصناعية إلى تعديل اتفاقية الجات (GATT) الأصلية عام 1966 بإضافة الباب الرابع، الذي يحتوي على ثلاث مواد لضمان معاملة البلدان النامية بصورة خاصة وتفضيلية في تطبيق أحكام الاتفاقية. وقد وافقت الجات (GATT) على نظام التفضيلات العامة (G.S.P)، رغم مخالفته لمبدأ عدم التمييز، وإعفائه معظم السلع الصناعية التي تصدرها البلدان النامية للبلدان الصناعية من الرسوم الجمركية.

ومن هنا يلزم التعرّيج على منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) بشيء من الإيجاز، وكذلك النظر بشكل مختصر في وضع الدول النامية وعلاقاتها بقواعد التجارة الدولية، في شتي فترات الماضي القريب، وما اتسمت به هذه العلاقات من سمات رئيسة نتيجة لذلك، بما يتيح فهماً كافياً للأوضاع الراهنة، وذلك لمعرفة آفاق تطور البلدان المشاركة في منظمة التجارة العالمية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد):

اقتترنت نشأة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بجمهورية مصر العربية، إثر دعوتها، في يولييه 1962، الدول النامية إلى اجتماع خاص في القاهرة، شاركت فيه (31) دولة، وتمخض عن وثيقة سميت "إعلان القاهرة"، تضمنت رؤية الدول المجتمعة لقضية التنمية ومقتضياتها، فركزت على أهمية التجارة المتكافئة بين الدول النامية، وزيادة معونات التنمية لدعم الجهود الرامية إلى

تحقيق معدلات نمو عالية. وقد وافق إعلان القاهرة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ديسمبر 1961، الذي جعل الفترة من 1961 إلى 1970 عقداً للتنمية، وحث على بذل أقصى الجهود لكي يتسنى للدول الآخذة في النمو تحقيق معدل اقتصادي سنوي مرضٍ لا يقل عن (5%) ([21]).

وقد مثل الانكثاد (UNCTAD) عام 1964 في جنيف حدثاً مهماً بكل المقاييس في تطور فكرة النظام الاقتصادي الدولي، فغداً ثاني مؤتمر دولي للتجارة يعقد في رحاب الأمم المتحدة بعد مؤتمر هافانا عام 1947، وكان أبرز هدف لمؤتمر الأنكثاد السعي إلى نظام اقتصادي عالمي جديد، يتدارك ما شاب اتفاقية (GATT) من استيحاء للفكر التقليدي في التجارة الخارجية، وتجاهل لطبيعة عملية التنمية، وتحديدًا في الدول النامية والأقل نمواً ([22])، والظروف الاقتصادية العائقة حتى وقت قريب، فضلاً عن أنها لم تكن تضم دول أوروبا الاشتراكية.

وقد أوصى مؤتمر الانكثاد (UNCTAD) بتشجيع التنمية في الدول النامية، ومنع تدهور شروط التبادل، والامتناع عن الإغراق، وإعطاء هذه الجماعة من الدول حق الحماية الجمركية، والعمل على فتح أسواق الدول المتقدمة، وعدم فرضها القيود، وإلغاء الرسوم، وغير ذلك مما يسهل دخول صادرات الدول النامية إلى تلك الأسواق. لكن الأنكثاد (UNCTAD) لم يحقق النجاح المطلوب عبر الزمن لأسباب عدة، فقد واصل الأنكثاد (UNCTAD) عقد دوراته كل أربع سنوات، وأصدر عدداً هائلاً من التوصيات في شأن تحسين التبادل الدولي لمصلحة الدول النامية خاصة، وأعدت سكرتاريته في جنيف دراسات عديدة قيمة في هذا الشأن، إلا أنه اتسم بسلبية أدت إلى فشله وعجزه عن إنجاز مهامه، ما ساعد على رواج فكرة الجات (GATT)). ولعل أبرز أسباب ذلك الفشل ما يلي:

1- أن دول المؤتمر غير ملزمة بتوصياته.

2- حرص الدول المتقدمة على استئثار اتفاقية الجات (GATT) بتنظيم التبادل التجاري الدولي، وشعورها بأنها ستتحمل العبء الأكبر من جراء التخفيضات الجمركية التي أوصى بها المؤتمر، فضلاً عن اجتذاب تكتلاتها الاقتصادية.

3- تتركز الدول الاشتراكية في ذاك الوقت لبعض مشاكل التجارة في الدول النامية، بحجة مناقضة أحكام سوقها آلية السوق الرأسمالية.

ولمحاكاة الدول الصناعية المتقدمة، أي تقليدها فيما حقته من نمو وتصنيع ومستويات معيشية مرتفعة، وعلى خلاف ما كان يدور على الساحة السياسية، لم تسع الدول النامية حديثة الاستقلال حينذاك إلى مطالبة الدول الصناعية المتقدمة بشيء، وإنما سعت فقط إلى التكيف معها، ما جعلها ترى في تخطيط التنمية مفتاحاً لنجاح الإستراتيجية.

ولما كان هذا الاختيار مرهوناً في المقام الأول بالقدرة الشرائية، فإن زيادة الدخل يصبح هو الشرط الرئيس للتنمية، أما مشاكل التوزيع فلا ضرورة للتوقف عندها في عقدي الستينيات والسبعينيات، لأن التجارب الأولى كانت بعيدة كل البعد عن أن تكون ودية؛ فقد شهدت أفريقيا صراعات دامية بين الميسورين والفقراء، كما اندلعت أعمال العنف الناجمة عن الفقر المدقع في شبه القارة الهندية، وازداد الاتجاه نحو العسكرية في أمريكا اللاتينية، كما اتسمت تلك الفترة بأزمة عميقة في الإنتاج الغذائي في العديد من الدول النامية، فقد أشارت تقارير منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية إلى أن هناك أكثر من (32) دولة نامية تواجه بشكل حاد نقصاً في المواد الغذائية بين سنتي (1973-1974)، وأن حوالي أكثر من (50) مليون من البشر ماتوا جوعاً في الدول النامية ([23]).

ويمكن القول أن أحداً لم يتعرض لمشكلات توزيع الدخل والسلطة، بل لم تكن هذه المشكلات موضع اعتراف على الإطلاق، ذلك أن العامل المسيطر كان هو الحرص على الانخراط في هذا النظام العالمي القادر على إنتاج التنمية. كانت تلك هي العقيدة الرئيسة التي حكمت العلاقات الدولية في تلك الفترة، بزعم أن مفتاح تحقيق الثراء كان في النماذج التي تطرحها دول الشمال، نموذج أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية بالنسبة للغالبية، ونموذج الاتحاد السوفيتي بالنسبة للأقلية.

كانت طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة بين الدول النامية التي تعاني من النقص في الغذاء، والدول الرأسمالية التي تتحكم في الغذاء، تقوم على المساعدات الغذائية التي اعتادت الدول الرأسمالية تقديمها للدول النامية، والتي غالباً ما تكون خاضعة لشروط ملزمة لا يمكن نكرانها.

وقد اتسمت تلك الفترة بمطالب ذات طابع اقتصادي أوضح، فكانت المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد، في أنظار كثير من المراقبين حينذاك، أمراً متفقاً مع اتجاه التاريخ، فقد التف العالم الثالث كله حول هذا المطلب، واعتمدته الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلان رسمي، نص على ضرورة وضع "برنامج عمل" لإقامة نظام دولي جديد. إلا أن الصورة أخذت تتجه نحو القتامة

ابتداء من أواخر عقد السبعينيات، فقد اضطرت "الأوبك"، إزاء التدهور العميق في معدلات تبادلها التجاري، إلى زيادة أسعار البترول زيادة كبيرة، وهو ما شكل "الصدمة البترولية الثانية".

وهنا أخذت الدول النامية، التي خابت آمالها المعقودة على نظام اقتصادي دولي يربط بين الشمال والجنوب، تطرح فكرة التعاون بين الجنوب والجنوب "مؤتمر أروشا"، كما طالبت في الدورة الخامسة للانكتاد "بنبروبي" بما هو أهم من ذلك، أي مشاركة أكبر في سلطات صنع القرار بالمنظمات الدولية التي تتحكم في النظام الاقتصادي العالمي، وهي "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، كما دعت في ختام قمة عدم الانحياز في يوليو 1979، إلى الشروع في مفاوضات شاملة مع الدول المتقدمة لتسوية القضايا الجوهرية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد [24]. ولم تتوقف الدول النامية عن المطالبة بهذه المفاوضات الشاملة في السنوات التالية، إلا أن الجهود ذهبت سدى.

ولغرض الدراسة يرى الباحث أن يعرج على أسباب فشل التكتلات الاقتصادية في الدول النامية والتي يمكن إيجازها في الآتي :

1. تبعية وعمق ارتباط اقتصاد معظم الدول النامية مع الدول المتقدمة.
2. طبيعة الصادرات والواردات من وإلى الدول النامية لا يوفر صبغة تعاون بينها، حيث أنها تحتاج إلى الآلات وقطع الغيار، وكافة الصناعات المتقدمة وهي غير متوفرة في أسواق الدول النامية. كما أن صادراتها تمثل في معظم الأحيان منتج واحد (نفط، فوسفات، قطن، بن،.. الخ) وهذه تصدر لدول متقدمة، وليس لها سوق كبيرة في الدول النامية.
3. تناقض المصالح بين دول العالم الثالث وهشاشة العلاقة بينها لدرجة "قيام اشتباك مسلح بين دولتين في أمريكا اللاتينية هما السلفادور وهندوراس بعد مباراة لكرة القدم مما أدى إلى تهديد عمل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وأدى إلى انهياره".
4. مشكلة التخلف، ومشاكل التنمية التي تعاني منها معظم بلدان العالم الثالث.
5. البلدان النامية ليست متجانسة، فبعضها يطبق مبادئ اقتصادية على الطريقة الغربية الرأسمالية والبعض الآخر يطبق مبادئ اشتراكية، وهذا التمايز بين أنظمتها السياسية والاقتصادية أدى إلى إخفاق التكتل بينها.
6. هشاشة الأنظمة الحاكمة وتغيرها، بسبب كثرة الانقلابات العسكرية وخصوصاً في أفريقيا.

وبصفة عامة يمكن القول إن التطورات التي حدثت في السياق الجغرافي - السياسي، إبان الثمانينيات، ونتائجها التي اتسمت مع بواكير التسعينيات بتبادلات بالغة العمق، كان لابد أن تتغير معها صورة العلاقات الدولية. وإن الأمر الجوهري يظل هو اختفاء وتمزق أوصال الاتحاد السوفيتي. وهكذا خلت الساحة للولايات المتحدة الأمريكية، فما لبثت أن أكدت طموحها إلى الهيمنة، ساعية إلى فرض قواعد نظام عالمي جديد يركز على هذه الهيمنة.

كما أن أوروبا، رغم المصاعب والتعثرات غير المتوقعة، أخذت في بناء نفسها، ودعمت اليابان قوتها، فتجلت تناقضات هذا النظام العالمي وحدوده إبان عقد التسعينيات، حيث اتضح أنه يركز على محاور إقليمية، أكثر مما يركز على هيمنة دولة منفردة، وهو أمر لا يخفى عن إدراك الولايات المتحدة، التي بادرت بعقد اتفاق مشاركة مع كندا والمكسيك (منظمة نافتا)، ما قاد إلى البحث بجدية عن إطار أكبر ينظم ويشرف على التبادل التجاري العالمي بين تلك الكتل، وظهرت الحاجة مرة أخرى إلى ضرورة إنشاء منظمة التجارة العالمية.

وعلى الرغم من أن الدول النامية، ومن بينها بعض الدول العربية، ساهمت في المفاوضات التجارية لجولة أوروغواي، إلا أن الذي فرض نتائج الاتفاقية عدد محدود من الدول الغنية، بقيادة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. وقد قبلت الدول النامية في جولة أوروغواي التوقيع دون أن تشارك في المفاوضات الفعلية، لأن الاتفاقية طرحت بكل بنودها كحزمة واحدة، إما القبول أو الرفض، وكان في ذلك إجحاف بحقوق العديد من الدول الفقيرة النامية. فعلى سبيل المثل، وضعت حقوق الملكية الفكرية داخل إطار منظمة التجارة، بالرغم من وضوح عدم انتمائها إلى قضايا التجارة، إلا أن تهاون الدول النامية في المفاوضات أدى للموافقة على إدراجها، كما لم تراعى اتفاقيات منظمة التجارة موازين قوة الدولة وضعفها اقتصادياً، وتركت الاتفاقيات للدول حرية المنافسة التجارية على قدم المساواة، بين دول ليست متساوية أصلاً، فمعظم هذه الدول تمر بعمليات إعادة هيكلة وخصخصة. ومع ذلك بالغت الدول المتقدمة في وضع القواعد التي تعظم من منافعها ومكاسبها من حرية التجارة، دون مراعاة لهذه الدول، فأقحمت اتفاقيات الملكية الفكرية، واتفاقية التجارة المتعلقة بالاستثمار، وتجارة الخدمات، وغيرها من الاتفاقيات، وضمنتها العديد من الشروط ضد الدول النامية، التي ليس باستطاعتها أساساً المنافسة.

والحقيقة أنه يتبين من علاقة الدول النامية بمنظمة التجارة العالمية أنه على الرغم من أن المنظمة قد ساهمت في زيادة حرية التجارة، من خلال إزالة القيود أمام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، إلا أن هنالك إشكالية كبيرة (استفادة منها الدول المتقدمة)، فمن خلال التطبيق

العملي لاتفاقيات جولة أوروغواي وجد أنه في عام 1997 وحده ثم إبلاغ المنظمة عن (239) حالة إغراق، كانت (143) منها ضد الدول النامية([25])، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية يصعب على كثير منها إتباعها، إما لنقص الخبرة أو لنقص الموارد.

ومن خلال رصد واقع التجارة الدولية المعاصرة، في ظل المعطيات سالفة الذكر، وذلك بعد أن تم إيضاح خطورة التحولات الاقتصادية العالمية بالنسبة للدول النامية، اتضح لهذه الدول عدم قدرتها على التفاوض بجدارة مع الدول المتقدمة، فشلت في المؤتمر الوزاري الثالث، الذي انعقد في مدينة سيائل عام 1999، في إدراج مطالبها الخاصة بالسلع الزراعية والمنسوجات. كما عبرت الدول النامية في دورة الدوحة عما أصابها من إحباط كبير نتيجة الأسلوب الذي تعالج به المنظمة مشاكلها، فقد انتهت الأخيرة إلى ما تقوم به الدول الكبرى من إدراج المعايير الخاصة بالعمالة([26]) والبيئة في منظمة التجارة (W.T.O) وربطها بتحرير التجارة العالمية، ما سيكون له آثار سلبية على هذه الدول، وهذا ما دعا الدول النامية إلى الوقوف صفاً واحداً ضد هذا المقترح، الذي أدى إلى انقضاء مؤتمر سيائل دون إصدار بيان ختامي.

وتتعدد الآراء حول آثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية(*)، فثمة من يعزوها إلى عدم التكافؤ بين الدول النامية والدول المتقدمة، وهناك من يرى أنها تعود في المقام الأول إلى تمكين الشركات متعددة الجنسيات من السيطرة على الساحة التجارية الدولية لمصلحتها ومصلحة دولها، على حساب البلدان النامية. وقد تبين أن الشركات متعددة الجنسيات هي اللاعب الأساس في الاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية، ولذا تعد الشركات متعددة الجنسيات هي الفاعل الرئيس في التجارة الدولية، حيث تهيمن مجموعة من هذه الشركات على نحو 80% من تجارة الولايات المتحدة، وتبلغ أرصدة هذه الشركات في الصناعات التحويلية 60%، وفي الخدمات 37%، ما جعل الدول المتقدمة تتخصص في منتجات متطورة تكنولوجيا، وذات قيمة مضافة عالية، وذات مهارة فائقة. وعلى سبيل المثال قدرت موجودات "سي تي جروب ترافلرز" عام 1998 بمبلغ 700 مليار دولار، وهو ما يزيد على موجودات جميع المصارف العربية مجتمعة([27]).

كما أن الولايات المتحدة، مثلما تتخذ الأمم المتحدة ومجلس الأمن مطية لتنفيذ أهدافها السياسية، تمتطي أيضاً منظمة التجارة العالمية، فتنفذ ما يحلو لها من التزامات، وترفض تنفيذ ما لا يحلو لها، كما أنها تستغل الدول الساعية للانضمام حديثاً، وتضغط عليها لإجبارها على تقديم تعهدات في مسائل لم يتفق عليها بعد، ولم يصدر بشأنها تفويض من المؤتمر الوزاري، الذي هو أعلى سلطة تشريعية في

المنظمة، وقد مورست هذه الضغوط على السعودية والصين، فقدمت الدولتان أكبر قائمة من التعهدات في قطاع الخدمات، بل طلب منهما التزامات عديدة أخرى [28]، فمثلاً أجبرت الصين على قبول شرط عدم استفادتها من نظام تسوية المنازعات في المنظمة في مسائل مكافحة الإغراق حتى عام 2017، لكي تستطيع الدول العظمى اتخاذ تدابير انفرادية ضد الواردات الصينية في حال شبهة الإغراق.

ثانياً - الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية:

تبين العديد من الدراسات، أن البلدان العربية في مجموعها هي بلدان طرفية، وتابعة بكل المضامين الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية، في إطار التركيبة الكونية التي اتفق علي تسميتها بالنظام الرأسمالي العالمي، فالأقطار العربية جميعها جزء لا يتجزأ من بلدان الإطراف أو المحيط، التي خضعت أو لا تزال خاضعة لهيمنة واستغلال بلدان المركز الرأسمالي المتقدم [29]. وعلي أساس قاعدة الاستقطاب إلي (مراكز/أطراف) الذي أحدثه التوسع الرأسمالي العالمي، فإن الأقطار العربية أصبحت وبقيت واستمرت متخلفة وتابعة لتلك المراكز الرأسمالية المتقدمة، نتيجة للظاهرة الاستعمارية "قديمها وجديدها". وقد تركت تلك الظاهرة الاستعمارية، المتجددة الأساليب والطرق والأدوات، إرثاً ثقيلاً من التخلف والتشوه الاقتصادي والاجتماعي، وأحدثت فراغاً سياسياً، واختراقاً ثقافياً يصعب نفيه نظرياً وعملياً.

ونتيجة لهذه العملية التاريخية المركبة تعاني الدول العربية، دون استثناء، من وجود علاقات استغلالية، فرضها التقسيم الدولي للعمل، حرمت بمقتضاها من بلورة نظام إنتاجي يتوافق مع متطلباتها وطموحاتها، على أسس مستقلة، يسهم في إحداث التوظيف الضروري لتنمية اقتصادها.

وعلى الرغم من أن بعض الميول للتنمية الوطنية " المستقلة " قد تبلورت خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وبدأ الحديث عن التصنيع والحداثة والعدالة الاجتماعية والاشتراكية، وحتى وحدة الوطن العربي.. إلخ بدعم من الاتحاد السوفيتي أحياناً، وتحت شعارات عدة مثل "عدم الانحياز" والتطور الرأسمالي وتنفيذ "مبادئ باندونج" (*)، وكان ذلك بداية لتبلور مشروع اعتبره الكثيرون من المشروعات الأكثر جذرية في العالم الثالث.

ولكن، وكامتداد لهزيمة 1967، ولنتائج حرب أكتوبر 1973، ودور النفط وانقلابه منذ منتصف السبعينيات، أتى زمن الهزيمة والمأساة العربية، نتيجة تفاعل عدة عوامل، أهمها عدم وجود أو تبلور مركز ثقل عربي مستقل وموحد في المنظومة الدولية، والحروب الأهلية والحدودية، وعداوة الغرب أو المراكز الرأسمالية العالمية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال دعمها المستمر للكيان العنصري الصهيوني "إسرائيل". وكانت حصيلة كل ذلك انكماش اقتصادي شامل، وضعف في القاعدة الإنتاجية الصناعية، التي تتجسد في استيراد كل السلع الصناعية والاستهلاكية والإنتاجية تقريباً، وعطب القطاع الزراعي، وتجذر التبعية الغذائية، وتثبيت معدلات تبادلية مالية وتجارية غير متكافئة ومتدهورة باستمرار، واستمرار التبعية العسكرية في التسلح بشكل لم تشهده منطقة أخرى في العالم.

فعلي الصعيد القومي العربي، ومنذ تأسيس ميثاق الجامعة العربية عام 1945، أنشئت الأجهزة الفنية لإرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، بل إن مجلس الجامعة العربية وافق في عام 1950 على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، التي أكد فيها الترابط الوثيق بين الأمن الغذائي والأمن القومي، ووقع اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957، وأنشأ المجلس الاقتصادي عام 1959، ثم وُقّع اتفاق السوق العربية المشتركة في عام 1964. وفي يونيو 1996 قرر مؤتمر القمة العربية إنشاء منظمة التجارة العربية الحرة، ودخل هذا الاتفاق مرحلة النفاذ عام 1999.

ومن الواضح أن الاقتصاد العربي شهد أيضاً من الأطر المؤسسية والاتفاقيات الجماعية، طبقاً لهذا الاتجاه، كانت كلها تعمل على زيادة التعاون في شتى المجالات عامة، وفي دفع مسيرة التكامل الاقتصادي وزيادة التعاون، إلا أن المحصلة النهائية لكل ذلك كانت محدودة بالمقارنة بالطموحات والتحديات العربية.

يرجع ذلك إلى أسباب كثيرة، في مقدمتها الأسباب التنظيمية، حيث يعاب على البنيان المؤسسي للنظام الاقتصادي العربي - طبقاً لهذا الاتجاه - وجود الازدواجية في العمل الاقتصادي العربي المشترك، حيث توجد مجموعتان من المنظمات الاقتصادية: الأولى أنشأتها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام 1955، والثانية أنشأتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957. وتجدر الإشارة كذلك إلى وجود عيب آخر هو كثرة المؤسسات والأنشطة، ولكن تنقصها الفاعلية والكفاءة المطلوبة، إضافة إلى جملة من الأسباب السياسية التي تتعلق بمبدأ السيادة الوطنية، والخلافات والتصادمات بين زعامات الأنظمة العربية.

ويبدو أن تلك الأسباب وغيرها، بالإضافة إلى عدد من التغيرات العالمية، التي يأتي في مقدمتها نهاية الحرب الباردة، بالتفوق الساحق للمعسكر الرأسمالي، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وقيام التكتلات الاقتصادية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وهزيمة وانهيار الاتحاد السوفيتي، أو ما كان يسمى "المنظومة الاشتراكية"، كل ذلك أخذ يدفع بالعالم المعاصر إلى تبلور نظام دولي جديد، هو الذي حكم تطور العلاقات الاقتصادية العربية في تلك الحقبة.

وفي إطار التأثير بوجود التكتلات الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم، أقيمت ثلاثة تجمعات إقليمية عربية هي:

1. مجلس التعاون الخليجي، الذي أعلن عن قيامه في القمة الخليجية بالرياض في 1981/2/4 ويضم دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت.
2. مجلس التعاون العربي، الذي أعلن عن قيامه في قمة بغداد في 1989/2/16 ويضم دولة الأردن ومصر واليمن والعراق، وقد تجمد نشاطه تقريبا بعد اشتعال الحرب وغزو العراق الكويت في 1990/10.
3. اتحاد المغرب العربي، الذي أعلن عن قيامه في اليوم التالي لإعلان قيام مجلس التعاون العربي عام 1989، ويضم كلاً من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا.

يلاحظ على هذه التجمعات أن مجلس التعاون العربي قد تجمد نشاطه تماماً، بل بات في حكم الملغي، وأن اتحاد المغرب العربي أيضاً تجمد نشاطه، وشلت فاعليته، ولم يبق إلا مجلس التعاون الخليجي، الذي يعاني العديد من المشكلات. هذه الأنظمة وأشكال التعاون الاقتصادي قد انتهت، لأسباب كثيرة، إلى هياكل ضعيفة وأطر مؤسسية لا فاعلية لها، واتفاقيات وصيغ للتكامل الاقتصادي تحتاج إلى تفعيل وإعادة نظر.

ومن جانب آخر ثمة أسباب عديدة تؤدي إلى ضعف التجارة العربية، من أهمها تجانس اقتصاديات معظم الدول العربية، ما يؤدي إلى تشابه الهياكل الإنتاجية لهذه الدول؛ إذ يعتمد معظمها بصفة رئيسة على مصدر إنتاجي واحد هو النفط، كما في حالة دول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق والجزائر وليبيا.

كما أن حجم التجارة البينية بين بعضها البعض ضئيل ([30])، على الرغم من الاتفاقيات الاقتصادية المتعددة التي تدعم التكامل الاقتصادي العربي، وذلك لأن اقتصاديات الدول العربية تعتبر في معظمها

أحادية الإنتاج. وقد أدى هذا التشابه إلى إقامة مشروعات صناعية متشابهة، لا توجد بينها مميزات إنتاجية تبرر التبادل التجاري، هذا بالإضافة إلى تفضيل بعضها السلع والخدمات غير العربية. ومن جهة أخرى تعمل الخلافات السياسية بين الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية على زيادة الأمر تعقيداً، كما حدث عند اندلاع حرب الخليج الثانية في عام 1990، وما ترتب عليها من غلق الأسواق العربية بين بعضها البعض. هذا بالإضافة إلى العقوبات الداخلية في أغلب الدول العربية، التي أهمها الحروب الأهلية التي لا تزال تعاني من آثارها حتى اليوم. كل هذه المعوقات أدت إلى ضعف التجارة العربية وجعلها غير جديرة بالمنافسة، إذا ما استثنينا النفط في مضمار التجارة العالمية.

وقد أدت عولمة الأسواق، إلى جانب الضغوط التي تمارس على الدول من أجل التحرير الاقتصادي، إلى جعل الدول النامية ومنها العربية أكثر اعتماداً على الواردات الغذائية، فمن بين (132) دولة نامية ثمة (104) دول تعتبر مستورداً صافياً للغذاء. ومن بين هذه الأخيرة تصنف (108) دول على أنها دول منخفضة الدخل، وتقع معظم الدول العربية ضمنها [31].

وقد التزمت معظم الدول العربية، كغيرها من الدول النامية التي انضمت إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، عقب جولة أوروغواي، بما جاء في اتفاقية التعريفات الجمركية، ما حد من سلطتها في إعادة النظر في تلك التعريفات، وفق مصالحها الوطنية، أو في مخالفتها أو الإخلال بها. وهذا يعني بالطبع تقييد حريتها في رسم سياستها الوطنية في التنمية، واختيار الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها، وخاصة بعد أن تحولت العديد من الاتفاقيات، خلال جولة أوروغواي، من اتفاقيات اختيارية إلى اتفاقيات ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وامتد الإلزام إلى ضرورة تعاون الدول النامية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتنسيق اقتصادياتها مع السوق العالمية، ما يعني استمرار تزايد الضغط على الدول النامية للسير في طريق الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

ولذا فإن محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، بغرض الاستفادة من مزاياه وتجنب مخاطره، ليست بالأمر السهل، فهي تفرض تحديات كبيرة على الإدارة الاقتصادية والسياسية في الدول النامية ومنها العربية، لأن الاندماج يتطلب الأخذ بنظام حر للتجارة والاستثمار، في ظل ظروف داخلية يسودها التوتر من غلاء الأسعار، وتزايد نسب البطالة، ووسط بيئة عالمية سريعة التغير والتقلب [32]، وهو ما لا يتحقق إلا بسياسات اقتصادية سليمة وشفافة، ومشاركة في صنع القرار، لا تتوفر في معظم الدول النامية ومنها العربية.

مواقف الدول العربية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

تنقسم الدول العربية من حيث طريقة وشكل انضمامها لمنظمة (W.T.O) ومواقفها منها، إلى أربع مجموعات:

المجموعة الأولى: دول تتمتع بالعضوية الكاملة، بمعنى أنها أطراف متعاقدة، هي الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر وموريتانيا والمغرب وتونس.

• المجموعة الثانية: دول انضمت إلى المنظمة بعد تأسيسها، مثل: الأردن وسلطنة عُمان والسعودية.

• المجموعة الثالثة: دول تتمتع بصفة مراقب، وهي دول في طور الانضمام مثل: ليبيا والجزائر والسودان واليمن ولبنان والعراق.

• المجموعة الرابعة: دول غير أعضاء في منظمة (W.T.O) هي سوريا والسلطة الفلسطينية وجيبوتي وإريتريا والصومال وجزر القمر.

ومن المتوقع أن تكتسب كل الدول العربية عضوية منظمة التجارة العالمية، لأنها كلها تسعى للانضمام إليها [33]. وبالرغم من حجج المؤيدين والمعارضين لهذا النظام العالمي، إلا أن المشاركة تحت راية منظمة (W.T.O) أمر لا مناص منه للدول النامية. لكن هذا لا يمنع الوعي بالمخاطر، والعمل الجماعي مع الدول النامية لتحقيق مكتسبات من هذه المشاركة، لا يمكن تحقيقها خارج هذا النطاق، وذلك لما سيكون من آثار ونتائج سلبية، سوف تصيب الدول غير المنضمة إلى منظمة (W.T.O). ويمكن في هذا الجراء من البحث أن نستعرض الآثار العامة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على كل من الدول النامية والعربية معا.

الآثار العامة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية والدول العربية:

اختلف الباحثون والاقتصاديون في تحديد الآثار السلبية والإيجابية الناجمة عن تطبيق الاتفاقيات على الدول النامية (والدول العربية) الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وكثيراً ما تختلط الأمور، فما

يراه البعض أمراً سلبياً، يراه غيرهم ايجابياً، ولكن هذا لا يمنع من استعراض الإيجابيات والسلبيات، بناء على تحليل الباحث، وما يستند عليه من قراءات موثوق بها:

أولاً - الآثار السلبية : يمكن تلخيصها في الآتي:

1. الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمزارعين في الدول المتقدمة سيرفع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية ومنها العربية، وخاصة المستورد الصافي للأغذية، ما يضر بميزان مدفوعاتها.
2. تعرض السلع الصناعية العربية لمنافسة دولية شديدة، لأن معظمها مواد خام، تسعى الدول الصناعية إلى ابتكار بدائل لها. كذلك صعوبة المنافسة بين منتجات الدول النامية والمنتجات المستوردة، الأقل كلفة، والأفضل جودة، ما يؤثر سلباً في الصناعات الوطنية، فيسهم في ازدياد معدلات البطالة.
3. الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى عجز الموازنة العامة في الدول النامية، أو تفاقمه، أو قصور الإيرادات عن تغطية النفقات العامة المتزايدة، ما يحمل على زيادة الضرائب واستحداث أخرى، ومن ثم يؤثر سلباً في نفقة الإنتاج.
4. تقييد حرية إصدار القرارات الاقتصادية، نظراً لارتباط هذه القرارات بالسياسة الاقتصادية الدولية المبنية على تحرير الاقتصاد من القيود، كذلك تقييد القدرة التنافسية في إطار التجارة، دون مراعاة لظروف الدول النامية وخصوصيتها.
5. تزايد نفقة برامج التنمية، نتيجة تطبيق الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وما ينجم عنها من ازدياد نفقة استيراد التقنيات الحديثة، والنفقات المقترنة بحق استخدام العلامات التجارية، وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات، وما إلى ذلك، إضافة إلى التهديد بتدهور الثقافة العربية، نتيجة الغزو الثقافي والفكري من قبل الدول غير العربية الأعضاء في المنظمة.
6. شدة المنافسة العالمية بين الدول النامية والدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات، "الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني"، التي قد تضر بالصادرات الخدمية للدول النامية.
7. تحرير التجارة الدولية، في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، سيعوق صناعة البتروكيماويات العربية، التي ما زالت في طور النمو، بتعريضها لمنافسة دولية شديدة. كذلك سوف تتأثر الصناعات الكيماوية العربية؛ إذ سترتفع نفقة الواردات منها لحاجة الأسواق المحلية لها.

8. ازدياد الضغوط على الدول النامية لاعتناق الايدولوجيا الليبرالية الاقتصادية، في ظل تعاون منظمة التجارة العالمية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لرسم السياسات الاقتصادية، وتنسيقها على المستوى العالمي.

9. أن اتفاقيات الجات (GATT) ومنظمة التجارة العالمية لم تشتمل كل جوانب التبادل التجاري الدولي، بدليل أنها لم تشمل النفط والغاز وصناعاتهما، البتر وكيمياويات، والأيدي العاملة.

ثانيا- الآثار الإيجابية : يمكن تلخيصها في الآتي:

1. توفر الفرص لتصدير منتجات تمتلك فيها الدول العربية ميزات نسبية مهمة، كالمنتجات الزراعية، والمنسوجات والملابس، وبعض المنتجات الصناعية.
2. ازدياد حماية الدول النامية (والدول العربية) لحقوقها التجارية، والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق، التي تنتهجها الدول المتقدمة خاصة. كذلك فإن التحسينات التي أدخلت على آلية فض المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية تساعد على تقوية حقوق الدول العربية، للنفاذ إلى الأسواق العالمية، وتتيح فرصاً أفضل لحل منازعاتها التجارية مع الدول الأخرى، بطريقة عادلة.
3. تحرير التجارة الدولية، فاحتدام المنافسة سوف يدفع إلى تجويد الصناعات الوطنية النامية، ورفع مستوى الإنتاج، وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد، ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة.
4. الاستفادة من عملية تحرير التجارة، من خلال التخفيض الكبير للضرائب الجمركية في الدول المتقدمة. كذلك اغتنامها ما حققتة جولة أوروغواي من تخفيض القيود الكمية في قطاع الزراعة وقطاع المنسوجات والملابس، وهما القطاعان الأكثر أهمية في الدول النامية.
5. إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية يشجع على تدفقها إلى الدول التي لا تقيد حرية الحركة للمستثمرين الأجانب، ما يسهم في التنمية الاقتصادية وزيادة التقنية.
6. إجبار الدول المتقدمة على ألا تلجأ إلى سلاح الضريبة المضادة للإغراق، أو تلك المضادة للدعم أو الشرط الوقائي، إلا بناءً على قواعد دقيقة في (GATT) والاتفاقات الخاصة بكل منها.
7. وضع نظام فعال يحسم المنازعات الناشئة عن تنفيذ كل الاتفاقيات، حيث تستند منظمة التجارة (T.O) والجات (GATT) من قبلها إلى ثلاثة مبادئ أساسية في مصلحة الدول النامية هي:
8. عدم التمييز في التجارة الدولية بين الدول المختلفة، فهي متساوية، وإذا كان ثمة تمييز فهو في مصلحة الدول النامية.

9. تخفيض القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات في التجارة الدولية.
10. وضع قواعد للسلوك والانضباط في العلاقات التجارية الدولية، وفرض جزاءات على من يخرج عليها.

ويمكن القول في ختام هذا المبحث، أن الاتفاقيات تفتح الباب على مصراعيه للمنافسة الدولية، ومن ثم، فإن السلع الأكثر جودة والأقل تكلفة هي التي تسود السوق حتماً، وهذا في حد ذاته يشكل تحدياً كبيراً أمام الدول النامية ذات الاقتصاديات الهشة، التي تعاني من صغر حجم الإنتاج وقلة تنوعه، وخاصة الدول التي يقوم اقتصادها على إنتاج سلعة واحدة، وربما ناضبة، كالدول النفطية ومنها ليبيا، والتي لا يزال اقتصاد الخدمات فيها ضعيفاً لا يقوى على المنافسة الوافدة.

الخاتمة

لقد اهتمت هذه الدراسة بتقديم عرض مختصر لأهم التحولات والتطورات التي أدت لقيام منظمة التجارة العالمية، فالمتتبع لهذه التحولات يجد أنها تتجه نحو تنشيط وتعظيم التجارة الدولية من خلال زيادة الاعتماد المتبادل بين الأطراف المشاركة. وقد عبر المجتمع الدولي عن أهمية التجارة من خلال إطلاق اتفاقية (GATT) ثم منظمة التجارة العالمية (WTO) التي يراد لها إن تنظم العمل التجاري العالمي، على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة، ولمن ستكون المصلحة في أنشطتها.

ويتضح من خلال ما تفرضه أو تروج له منظمة التجارة العالمية من توجهات سياسية واقتصادية، فيما يتعلق بانضمام الدول النامية إليها، إن الفكر الاقتصادي لتحرير المبادلات التجارية ينطلق من فرضية ترى أن اتساع الأسواق يؤدي إلى نتائج اقتصادية مهمة، وأن نمو التبادل التجاري يساعد على تحقيق رفع الكفاءة والإنتاجية، وزيادة حجم الإنتاج ورفع معدلات النمو، ما يجعل المنطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المصحوب بالتكنولوجيا، فحرية السوق هي ضمانة التقدم والتطور، ومن شأنها فقط، وبدون أي تدخل، أن تؤمن توزيع الثروات والخدمات وتوفير الاستثمار والتنمية. إلا أن خطورة سياسات منظمة التجارة العالمية تكمن فيما تنتجه من تدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبخاصة على صعيد خياراتها الاقتصادية والسياسية، حيث إن تطبيق ما تطرحه منظمة التجارة العالمية ما هو إلا دفع لدول العالم إلى دائرة النظام الرأسمالي "الليبرالي".

ونخلص إلى القول بأن التصدي لعولمة الاقتصاد - ما بعد منظمة التجارة العالمية- إن كان ممكنا للدول الصناعية التي تتعامل مع الاقتصاد العالمي من موقع قوي ومؤثر, فإنه يصعب بالنسبة للدول النامية بسبب ضعفها في الاقتصاد العالمي، والخلل العميق في موازينها الاقتصادية الدولية.

List of sources and references

First: books

Ibrahim, Ali, World Trade Organization, Uruguay Round and Legalization of Third World Looting, Cairo: Arab Renaissance House, 1997.

Amin, Jalal, Unveiling Masks on Economic Development Theories, Cairo: The Crescent Book, 2002.

Amin, Joseph Ramiz, Globalization and its Impact on Africa, Cairo: The Egyptian General Book Authority, 2001.

• Al-Baajah, Fathi Muhammad, The Socio-Economic Development of Arab Political Building, A Comparative Study - In Arab Political Economy, Second Book, Benghazi: Arab Renaissance House, 2006.

Blaine, Olivier, World Trade Organization, translation: Othman Al-Jabali Al-Muthouthi, 2nd edition, Benghazi: International Center for Green Book Studies, 2007.

Hashad, Nabil, El-Gat and the World Trade Organization, Cairo: The Egyptian General Book Authority, 2001.

Hashish, Adel Ahmed, International Economic Relations, 1st floor, Cairo: New University House, 2000.

- Al-Sayed, Atef, Ghat and the Third World, Cairo: The Nile Arab Group, 2002.

Abd al-Hamid, Abd al-Muttalib, the new world economic order and its future prospects after the events of September 11, Cairo: The Arab Nile Group, 2002.

Abdel Aziz, Samir Mohamed, World Trade and Gat 94, Alexandria: Alexandria Book Center, 1996.

- El-Essawy, Ibrahim, El-Gat and its sisters: The New System for International Trade, and the Future of Arab Development, 2nd edition, Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1997.

- The Mouse, Ibrahim Mohamed, WTO Agreement, Cairo: Arab Renaissance House, 1999.

- Comelio, Christian, translation: Ahmed Aref, North and South, Cairo: Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, 1991.

Al-Luqmani, Samir, World Trade Organization, Riyadh: National Library, 2004.

Muthanna, Fadl Ali, Possible Effects of the World Trade Organization on the Foreign Trade of Developing Countries, Cairo: Madbouly Library, 2000.

- Al-Majdoub, Osama, El-Gat, Egypt and the Arab countries, from Havana to Marrakesh (1947-1994), Cairo: The Egyptian-Lebanese House, 1997.

- Al-Majdoub, Osama, Globalization and Regionalism, The Future of the Arab World in International Trade, Cairo: The Egyptian Lebanese House, 2000.

- Al-Mukhadami, Abdul Qadir Raziq, Dialogue between North and South, Towards Fair Economic Relations, Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, 2004.

- Al-Marakbi, El-Sayed Abdel-Moneim, International Trade and State Sovereignty, "A Study of the Most Important Changes Affected by the Sovereignty of the State in light of the Growth of International Trade", Cairo: Arab Renaissance House, 2005.

- Hurst, Paul, Graham Thompson, Globalization, the World Economy, and the Possibilities for Control, translation: Faleh Abdul-Jabbar, Kuwait: World of Knowledge Series, 2001.

Second: Periodicals

- Report on the Ministerial Conference of the World Trade Organization, entitled "Doha Conference Questions 2001": Trade or Development? Free trade or fair trade? Journal of the World of Business and Economy in Kuwait and the Arab Gulf, No. 98, second year, November 2001, pp. 20-39.

Khushaim, Mustafa Abdullah, "The Global Political and Economic Environment in Developing Countries", Dirasat Journal, seventh year, issues 26 and 27, 2006, pp. 9-31.

Shaheen, Magda, World Trade Organization and the future of developing countries, Al-Ahram Economic Annex, Al-Ahram Foundation, Cairo, January 1996, p. 11.

- Al-Fitouri, Attia Al-Mahdi, Economic Planning in light of a better understanding of the World Trade Organization, research presented to the Economic Development Conference in Libya - Past and Future, Tripoli, during the period (14-16 / 12/2002), Journal of Economic Research, Volume XV No. 1, July 2004, pp. 1-25.

Third: Unpublished studies and messages

Al-Ammari, Jamal Moftah, The Political and Economic Implications of Libya's Accession to the World Trade Organization, Master Thesis, Garyounis University, Faculty of Economics, 2009.

- Al-Farsi, Issa Hamad, paper presented to the Free Zones Forum in Libya: The Possibilities and Prospects, titled Free Economic Zones and Their Future in the Light of Global Economic Variables (WTO), Garyounis University, Research and Consultation Center, (29-30 / 3/2008) Benghazi, Libya.

Fourth: The World Wide Web

World Trade Organization, www.wto.org

World Trade Organization website in Arabic, www.wtoARAB.org

- Knowledge - 2001 - World Trade Organization and Globalization of the Economy, www.aljazeera.net
- WTO, Al Moqatel .com website.

Samih Al-Zaeem, researched the General Agreement on Tariffs and Trade. [Http://www.lifeandlaw.net](http://www.lifeandlaw.net)

Arab Monetary Fund (2005), Foreign Trade Statistics for Arab Countries (1993-2004), <http://www.amf.org.ae>

(*) (GATT): meaning in English (GATT), which is an abbreviation of the initials of the name "General Agreement on Tariffs and Trade"

([1]) Ibrahim Al-Essawi, Al-Gat and its Sisters: The New System for International Trade and the Future of Arab Development, 2nd edition, Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1997, p. 13.

(*) The gold rule: it appeared in the sixteenth century, and it means that the origin of the state's wealth and the factor determining its growth is due to the state's possession of gold. Therefore, gold was later considered the basic base upon which currencies are based, and upon which the exchange rate is determined. See: Adel Ahmed Hashish, International Economic Relations, Cairo: The New University House, 2000, pp. 5- 6.

([2]) The pioneer of classical theory, Scottish thinker "Adam Smith", and this theory appeared in the eighteenth century, and he defended in his famous book "The Wealth of Nations" about the doctrine of economic freedom, and he strongly rejected the state's interference in trade.